سبتمبر
2016

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات
Libyan Organization Of Policies & Strategies

تحديات التنمية المكانية في ليبيا

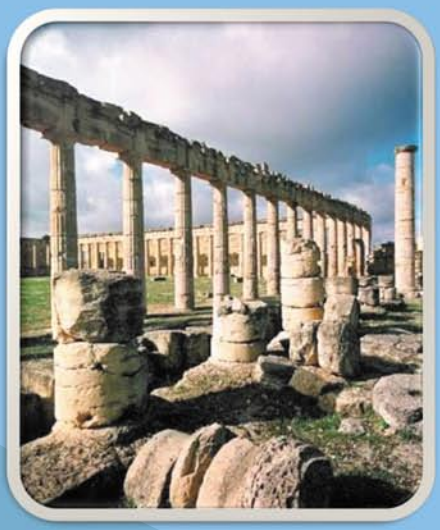

www.loopsresearch.org info@loopsresearch.com

تحديات التنمية المكانية في ليبيا

مقدمة

تعد التنمية المكانية أحد أهم أبعاد التنمية بشكل عام وتهدف إلى تنمية المكان لتقليل التباينات بين بيئات الإنسان المختلة، ويمكن القول إنه لا يوجد تعريف واحد لمفهوم التنمية بشكل عام، إلا أن التنمية بدأت اقتصادية ثم سياسية وبشرية ومكانية، تشمل عملية التنمية أربعة أبعاد أساسية وهي مكان التنمية Territorial، كم التنمية Quantitative، نوع التنمية Qualitative ومدة التنمية Temporal.

ويرتبط مصطلح التنمية المكانية بما يعرف بالمناطق الأولى بالرعاية أو المناطق غير المؤهلة وهي المدن التي لا تشملها خطط التنمية في الدولة إما عن قصد أو نتيجة لسوء توزيع عوائد الموارد، وقد تكون هذه المنطقة ذات موارد مرتفعة سواء بشرية أو مادية.

وتتركز المشكلة في معظم النظم والدول في العالم في أن صناع القرار يضعون خطط التنمية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تؤثر عليها والتي يجب مراعاتها وإلا حدثت مشكلات وآثار سلبية تقلل من فاعلية هذه الخطط، ومن هذه الأبعاد السكان والجغرافيا والموارد والوضع الإداري القائم، والتي تشكل في معظمها العناصر الأساسية لما يسمى بالتنمية المكانية ويعتمد الاستغلال الأمثل للموارد على كافة الظروف الموجودة في الدولة وهي:

- **حالة الاقتصاد في الدولة.**
- **المستوى التكنولوجي السائد.**
- **تركيب وتنظيم المجتمع وأهم الفئات والأعراق الموجوده به.**
- **القيم والعادات والتقاليد السائدة.**
- **الطاقة الفكرية في المجتمع.**
- **البيئة السياسية أو النظام السياسي القائم.**

لذا فإن الاهتمام بتنمية وتطوير وتفاعل الفرد والأسرة المنتجة كأساس للتنمية من أهم عناصر التنمية المكانية، من هنا يجب على أي دولة تطمح في تحقيق طفرة تنموية أن تضع الخطط الواضحة لعدم عرقلة التنمية الذاتية والمكانية وتحديد الجهات المشاركة والداعمة لها، إضافة إلى تطوير ودعم برامج العمل الخاص بالأسر المنتجة، من خلال الربط والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لإنجاح هذه البرامج.

وقد عانت ليبيا من عدم تحقيق مفهوم التنمية المكانية بشكل فعال خلال فترة ما قبل الثورة، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام في فترة ما بعد الثورة أثر بشكل كبير في وجود خطط فعالة للتنمية المكانية خاصة مع حدوث حالة من التفكك في بعض المناطق وسيطرة جماعات دون الدولة على الموارد في مناطق أخرى، وينبغي الانتباه إلى أن التنمية المكانية إذا تحققت بشكل فعال سوف تؤدي إلى تقليل التنازعات والانقسامات المناطقية بين مختلف أقاليم الدولة، فأساس هذه النزاعات في الأغلب يكون سوء توزيع الموارد والخدمات، وخطط التنمية المركزية التي تركز على العاصمة والمدن الرئيسية ولا تمتد إلى مختلف المناطق الأخرى التي تحتاج إلى الاستثمار فيها وتنميتها، كما أن المناطق الحدودية هي أخطر أقاليم الدولة التي يجب العمل على تنميتها وجعلها حدودا إستراتيجية وليست جغرافية فقط، كما أن خطط التنمية في ليبيا بعد الثورة يجب أن تعتمد على مصطلح الأمن الإنساني الذي يهتم بعناصر البيئة المحيطة بالإنسان لتنميتها من أجل أن يزيد انتماء الفرد لدولته ولوطنه ويقلل من حالات الاغتراب والتشدد التي تحتاج الدولة لمواجهتها في الفترة المقبلة مع وجود تنظيمات متشددة ستحاول تجنيد الشباب الليبي في المناطق التي لا تصل إليها الخدمات ولا توضع خطط التنمية لها، مما يستوجب عدالة توزيع عوائد الموارد لتحقيق التجانس بين مختلف المناطق في الدولة، كما أن المناطق التي يوجد بها موارد كبيرة يجب أن تنال جزءا من عوائد هذه الموارد للحفاظ على تماسك الدولة وعدم إحساس سكان هذه المناطق بالظلم نتيجة لتوجيه عوائد الموارد الموجودة لديهم إلى العاصمة والمدن الكبرى.

وهنا يجب أن نلاحظ أن هناك فرقا بين مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو، فالتنمية مصطلح شامل يهتم بزيادة القدرة التنافسية والدفع والإسراع بعملية التصنيع إلى جانب زيادة الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد إلى مستويات تصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة، أما النمو فلا يأخذ في الاعتبار الانعكاسات الاقتصادية على الطبقات المختلفة في الدولة، فإجراء أي مقارنة بين اقتصاديات الدول استناداً إلى استخدام معدلات النمو الاقتصادي يجب أن تأخذ في الحسبان القيمة الفعلية للعملة المتداولة حتى يمكن تجنب أي تحريف ناتج على التغيير في الأسعار المرتبطة بالتضخم أو الانكماش.

من هنا يحاول هذا التقرير عرض أهم الخصائص المكانية في ليبيا، مع توضيح لأهم تطورات التنمية المكانية في الدولة قبل وبعد الثورة، مع العلم أن هذه التطورات محدودة وقليلة نتيجة لوجود عدد من التحديات التي يستعرضها التقرير في محاولة للوصول إلى مجموعة من التوصيات التي يكون من خلالها التوجه نحو تحقيق التنمية المكانية الشاملة في ليبيا التي تعود بالنفع على الشعب والدولة لتحقيق تطور في مؤشرات التنمية بشكل عام.

أولاً: الخصائص المكانية في ليبيا

هناك العديد من الخصائص المرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية التنمية المكانية التي يجب أن يجري تحليلها من أجل التعرف على الوضع الأمثل الذي يمكن من خلاله استغلال هذه الخصائص لتحقيق التنمية المكانية، وهذه الخصائص هي:

1-السكان

-تتألف ليبيا من أغلبية سُنية ومكونات ثقافية تتضمن البربر و الطوارق والتبو.

-تم إجراء مسح إحصائي لعدد السكان في ليبيا عام 2012، إلا أن المسح كان في ظروف سياسية وأمنية صعبة تستلزم أن يكون إجراء مسح آخر في أقرب فرصة مع استقرار الأوضاع.

-يعيش 78% من سكان ليبيا في المدن، ويتركزون بشكل أساسي في 3 مدن رئيسية هي طرابلس (1.8 مليون نسمة)، بني غازي (650.000 نسمة)، ومصراتة (350.000 نسمة) كما انخفض معدل الزيادة السكانية الطبيعية في ليبيا من 4% في حقبة الثمانينيات ليصل إلى أقل من 2 % حالياً.

-تأثر السكان في ليبيا بعدم الاستقرار الأمني خلال فترة ما بعد ثورة 2011، وهو ما أدى إلى ظهور حالات فقد كثيرة إضافة إلى حالات الإصابات والوفيات بسبب الأحداث.

-هناك نسبة كبيرة من اليد العاملة في ليبيا لا تتمتع بالمهارة والكفاءة اللازمة تكاد تصل نسبتهم إلى 90% من السكان.

- يبلغ عدد سكان ليبيا 6.2 مليون نسمة وتعتبر الكثافة السكانية عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد حيث تبلغ 50 نسمة/كم مربع، بينما هي حوالي 1 نسمة/كم مربع في الجنوب. [1]

- تتكون ليبيا من مجموعات عرقية هي العرب والأمازيغ الذين يشكلون نحو 97 % من السكان، إضافة إلى نحو 3% من أصول مختلفة، وتعد العاصمة طرابلس أكبر مدن ليبيا من حيث الكثافة السكانية تليها مدينة بنغازي ثم مصراتة ومدينة البيضاء إضافة إلى المدن الرئيسية الأخرى مثل الزاوية التي تحد العاصمة طرابلس من جهة الغرب وطبرق في أقصى شرق البلاد وسبها كبرى مدن الجنوب.

يوضح الشكل التالي تطور عدد السكان في ليبيا منذ 2006

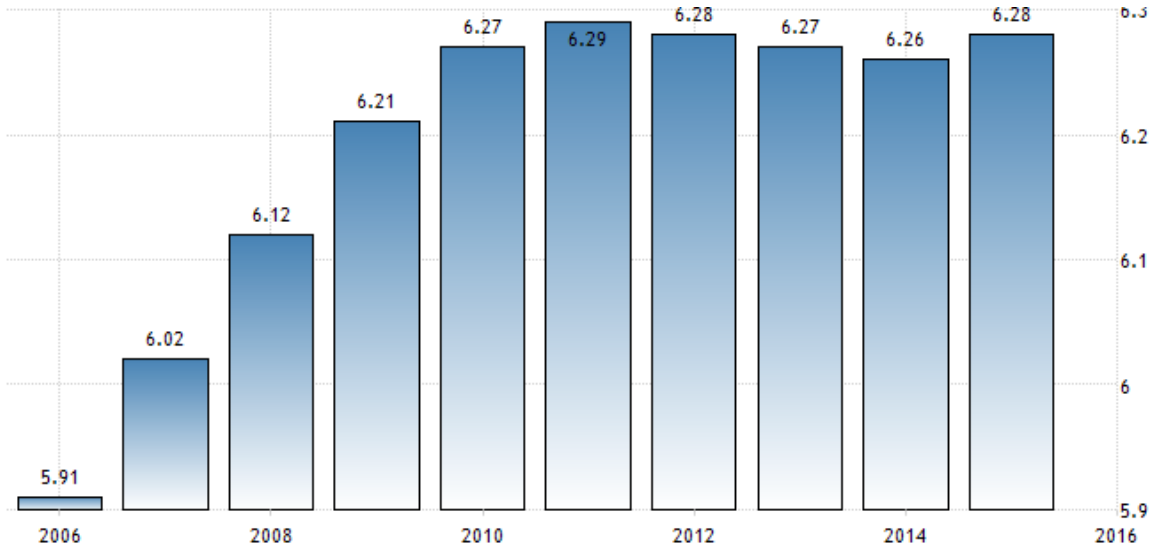

المصدر: متاح على الرابط التالي:http://ar.tradingeconomics.com/libya/population

ويتضح من هذا الشكل أن عدد السكان في ليبيا بدأ في الزيادة منذ عام 2006 إلا أنه بدأ ينخفض عام 2011.

وربما كان ذلك نتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد، إلا أنه أخذ في الارتفاع مجدداً عام 2015.

كما يوضح الجدول التالي توزيع الكثافة السكانية في المدن الليبية المختلفة[2]

المدينة	الكثافة السكانية (شخص/ كم2)
طرابلس	604
بنغازي	746
غدامس	0.3
مزدة	0.5
مرزق	1
غات	2
الواحات	2

ويظهر من هذا الجدول أن الكثافة السكانية ترتفع في العاصمة والمدن الكبرى فيما تنخفض في الجنوب والمناطق التي لا تصل إليها التنمية ولا الخدمات بشكل كبير.

2-الموارد

-احتلت ليبيا المرتبة رقم 55 من أصل 58 دولة طبقاً لمؤشر إدارة الموارد(RGI) الصادر عام 2013 من معهد "Revenue Watch" ومقره نيويورك الذي يقيس أداء هذه الدول في تسيير مواردها بقطاعات النفط والغاز والتعدين.[3]

-أكد تقرير مؤشر إدارة الموارد أن ليبيا من الدول التي فشلت في إدارة الموارد الخاصة بها من النفط والغاز والتعدين بسبب قصور الرؤية وعدم وجود سياسات حكومية فعالة وكذا عدم وجود شفافية في التعامل مع هذا القطاع، إضافة إلى غياب إطار قانوني لعملية استخراج الموارد من الدولة وهو الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة كثير من الجماعات دون الدولة على هذه الموارد. [4]

-تأثر الاقتصاد الليبي سلبياً بفترة العقوبات الدولية في حقبة الحصار خلال التسعينيات.

-تأتي ليبيا في المركز الأول أفريقياً من حيث احتياطيات النفط المكتشفة فعلياً بإجمالي 64.4 مليار برميل، كما تأتي في المركز الرابع أفريقياً أيضاً من حيث احتياطي الغاز

الطبيعي الذي يبلغ 54.7 تريليون قدم مكعب.

-تعتمد ليبيا على النفط الذي يسهم بنسبة 98 % من صادراتها وإيرادات الموازنة . [5]

-مثلت إيرادت الغاز الطبيعي نسبة 3.2% من إجمالي الناتج المحلي الليبي عام 2014. [6]

- التركيز على الصناعات النفطية، خاصة البتروكيماويات، سيعطي ليبيا ميزة نسبية وقدرة تنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.

-تتوفر في ليبيا الموارد البيتروكيماوية والحديد والصلب والأسمدة والأسمنت ومواد البناء.

-هناك عدد من الصناعات في ليبيا لكنها قليلة وتعتمد على تكنولوجيا تقليدية ، كما أن هناك مجموعة من المنتجات الزراعية لكن ليس هناك تخطيط لهذه القطاعات بشكل جيد.

-عانت ليبيا من مشكلة سوء إدارة موارد الدولة في عهد القذافي حيث لم توضع خطط لتنمية هذه الموارد ولا لإدارة عوائدها بشكل يؤمن مستقبل الأجيال القادمة في حال تأثرت هذه الموارد وهو ما حدث بالفعل بعد انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، ففي الوقت الذي تعتمد فيه الموازنة الليبية بشكل كبير على عوائد النفط فإنه مع انخفاض أسعاره حالياً والنظرة المستقبلية التي تؤكد استمرار هذا الانخفاض ينبغي العمل على تنويع موارد الاقتصاد واستغلال عوائد النفط من خلال صندوق سيادي في مشروعات استثمارية تولد فرص عمل وتنتج قطاعات اقتصادية جديدة وتساهم في دعم موارد الدولة. [7]

3- الجغرافيا

-ليبيا هي رابع الدول الأفريقية من حيث المساحة ولها حدود مشتركة مع كل من مصر، تونس، الجزائر، تشاد، النيجر والسودان. [8]

-تتميز ليبيا بالعديد من الخصائص الجغرافية منها امتلاكها 2000 كم من السواحل على البحر المتوسط، إضافة إلى المرتفعات وأجزاء من الصحراء الكبرى والواحات المتفرقة عبر البلاد، وتأتي ليبيا في المركز السابع عشر في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 1,759,540 كيلومتر مربع أو ما يُقدر بـ 679,462 ميل مربع. [9]

-تضم الأراضي الليبية كثيرا من الوحدات التضاريسية المميزة والمتباينة حيث توجد السهول الساحلية مثل سهل الجفارة، سهل الخمس، سهل مصراته، سهل بنغازي، سهل

سرت، السهول الشرقية كما توجد المرتفعات الشمالية مثل الجبل الغربي، الجبل الأخضر، هضبة البطنان والدفنة والنطاق الصحراوي والهضاب مثل هضبة الحمادة الحمراء والمنخفضات الشمالية مثل منخفض الجغبوب، منخفض أوجلة وجالو واجخرة، منخفض مرادة، والأحواض مثل حوض أوباري، حوض مرزق، حوض الكفرة والجبال مثل جبل السودا، جبل الهروج، جبل تيبستي، جبل العوينات، جبل أكاكوس، والأودية مثل وادي الشاطىء، وادي الحياة، والمسطحات الرملية.[10]

ثانياً: وضع التنمية في الدولة قبل الثورة

لم تكن فترة النظام السابق غنية بخطط التنمية الفعالة حيث اتسمت التحركات نحو التنمية في هذه الفترة بالآتي:

-اعتمدت التنمية في عهد القذافي على ما يعرف بالتنمية الفوقية التي يقصد بها نمط التنمية الذي يأتي من الحاكم كمنحة للشعب، ويركز على المدن الرئيسية والكبرى أو يمنح بعض التحسينات مقابل صفقات سياسية.

-لم تكن هناك عدالة في توزيع التنمية بين مختلف مناطق ومدن ليبيا كما لم يُعتمَد نمط التنمية المكانية الذي يقصد به تنمية المناطق من خلال الاعتماد على الموارد المتاحة بها مع وجود خطة للعمل على ذلك.

-التفاوت فى توزيع الثروة بين مختلف أطياف الشعب الليبى مما خلق فجوات اقتصادية واجتماعية كبيرة فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع أدى إلى حرمان الشعب من عوائد الثروة لذا حدث ما يشبه تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي وقد شهدت هذه الفترة تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

-لم يُحدث الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية تغييراً كبيراً في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع.[11]

-تردى حالة الخدمات التى تقدمها الدولة فى كافة المجالات سواء كانت التعليمية أو الصحية وغيرها، وهو ما أبرز حالة من عدم الرضا لدى الليبين لاضطرارهم إلى السفر خارج ليبيا للحصول على بعض هذه الخدمات.

-عدم قدرة هيكل النظام الاقتصادى الليبى والخدمات المقدمة على مجاراة الزيادة فى القوة الشرائية لدى الليبين مما تسبب فى عدم إحداث فارق كبير فى نمط معيشة الشعب.

-كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة إلا أن القذافي اتبع سياسة قمع أي مدينة أو منطقة تعارض سياساته، ومن مظاهر القمع هو نقص الخدمات وعدم تنمية هذه المناطق.

-عدم وجود آلية حكم رشيد تمكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شئون البلاد.

-ساد في فترة حكم القذافي تفاوت كبير في الدخول والثروات وانعدم مستوى الحرية والحقوق السياسية في كافة المناطق الليبية حيث أظهرت مؤشرات الفقر تصاعداً بين 1993 و2003 فبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر من 15% إلى 22%.[12]

-تشير العديد من التقديرات إلى أن ثروة الدولة الليبية من عوائد النفط والاستثمارات بلغت حتى نهاية عام 2010 ما يقارب الـ184 مليار دولار، وقد تأثرت هذه الثروة بحالة الحرب التي اندلعت بعد الثروة إلا أنها من المفترض تعد الضمان لبداية تخطيط جيد لتطوير وتنمية كافة المناطق في ليبيا وهو ما لم يحدث في وقت وجود القذافي. 13

- هناك كثير من الأمور التي لم تجعل أي إنجاز على المستوى الاقتصادي لنظام القذافي يظهر على أنه خطط تنمية علمية إستراتيجية، ومن هذه الأمور انتشار الاستياء بين فئة الشباب والانخفاض طويل المدى في المستوى المعيشي وتدهور مستوى التعليم والصحة وغياب الديمقراطية وانتشار الفساد وتدخل العائلة الحاكمة في الحياة العامة.

-عدم وجود مرجعية قانونية تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها فالنظام السياسي الليبي لم يكن يحتكم لوثيقة دستورية، فهو نظام بُني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر.

-استخدم القذافي عوائد النفط بشكل غير متوازن حيث تركزت التنمية في بعض المدن منها "سرت" وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب.

يوضح الجدول التالي توزيع المرافق الصحية في ليبيا وفقاً لمسح عام 2007

اسم الشعبية	نوع المرفق الصحي										المجموع	
	مصحة		عيادة		مركز تشخيصي		مختبر		صيدلية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
البطنان	-	-	8	1.9	-	-	5	3.0	39	2.5	52	2.4
درنة	2	3.0	13	3.1	-	-	1	0.6	34	2.2	50	2.3
الجبل الأخضر	1	1.5	19	4.6	-	-	2	1.2	68	4.4	90	4.1
المرج	-	-	16	3.9	-	-	4	2.4	38	2.5	58	2.6
بنغازي	12	17.9	46	11.1	1	25.0	21	12.7	138	8.9	218	9.9
الواحات	-	-	15	3.6	-	-	8	4.8	41	2.7	64	2.9
الكفرة	-	-	2	0.5	-	-	2	1.2	15	1.0	19	0.9
سرت	1	1.5	11	2.7	-	-	5	3.0	52	3.4	69	3.1
الجفرة	-	-	7	1.7	-	-	1	0.6	12	0.8	20	0.9
مصراته	10	14.9	40	9.7	1	25.0	14	8.4	150	9.7	215	9.8
المرقب	4	6.0	25	6.0	-	-	10	6.0	92	6.0	131	6.0
طرابلس	22	32.8	71	17.1	1	25.0	37	22.3	343	22.2	474	21.6
الجفارة	1	1.5	26	6.3	-	-	11	6.6	143	9.3	181	8.2
الزاوية	2	3.0	33	8.0	-	-	7	4.2	92	6.0	134	6.1
النقاط الخمس	5	7.5	32	7.7	1	25.0	12	7.2	87	5.6	137	6.2
الجبل الغربي	1	1.5	17	4.1	-	-	6	3.6	69	4.5	93	4.2
نالوت	-	-	8	1.9	-	-	2	1.2	22	1.4	32	1.5
سبها	4	6.0	12	2.9	-	-	10	6.0	58	3.8	84	3.8
الشاطئ	2	3.0	4	1.0	-	-	3	1.8	22	1.4	31	1.4
مرزق	-	-	3	0.7	-	-	3	1.8	15	1.0	21	1.0
أوباري	-	-	6	1.4	-	-	1	0.6	10	0.6	17	0.8
غات	-	-	-	-	-	-	1	0.6	3	0.2	4	0.2
المجموع	67	100.0	414	100.0	4	100.0	166	100.0	1543	100.0	2194	100.0

المصدر: إحصاء المرافق الصحية عام 2007، مصلحة الإحصاء والتعداد الليبي، متاح على الرابط التالي:

http://bsc.ly/?P=5&sec_Id=9&dep_Id=4#46

ويتضح من هذا الجدول أن مدينة طرابلس وحدها استحوذت على 21.6% من المرافق الصحية في الدولة وقتها وهو ما يظهر تمركز خطط التنمية وسوء توزيع المرافق، وربما يكون السبب الوحيد في هذه النسبة هو عدد السكان الكبير الموجود في طرابلس إلا أنه في النهاية تبقى هذه النسبة أكبر من الطبيعي بالمقارنة بمدن أخرى بها أعداد كبيرة من السكان داخل الدولة.

ثالثاً: وضع التنمية في الدولة بعد الثورة

يمكن أن نلاحظ بعض السمات الخاصة بعملية التنمية في مرحلة ما بعد الثورة وهي:

-أثرت الأحداث السياسية والأمنية على واقع عملية التنمية في الدولة حيث أدى الانقسام السياسي وحالة الحرب الدائرة إلى تخريب وتدمير البنية الموجودة بدلاً من وجود خطط للتنمية.

-عدم سيطرة الدولة بشكل كامل عل كافة الموارد أثر في التوجه نحو تنمية المناطق والمدن المختلفة، خاصة مع حالة الانقسام السياسي التي خلفت انقساما في الموارد، وظهور تنظيم داعش وسيطرته على بعض موارد النفط والغاز في الدولة.

-جرى تشكيل هيئة تأسيسية لصياغة دستور للدولة وكان من أهم المسائل التي نالت اهتمام أغلب اعضاء الهيئة مسألة الضمانات الدستورية اللازمة لتنمية متوازنة تحقق المساواة الفعلية وتكافؤ الفرص الحقيقي بين مواطني الدولة بمختلف أماكن وجودهم، إضافة إلى وضع التزام على الدولة لتأهيل القرى والمدن بناء على مقتضيات العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمتوازنة وضمان توزيع عادل للمشروعات والمصالح والشركات العامة بين المدن، بما يكفل توزيع فرص العمل وتشجيع الاستثمار والأنشطة المناسبة فيها ويلزم في الوقت نفسه الدولة بإزالة الاختلالات التنموية.

-كما تضمن مشروع الدستور توزيع الإيرادات الوطنية بشكل منصف بين مستويات الحكم المحلي بما يراعي السكان وتوزعهم في الوحدة المحلية وبعدهم عن المركز ومستوى البنى التحتية والخدمية ومؤشرات التنمية المكانية والبشرية.

-يتصف الوضع القائم حالياً بفجوة بين المناطق المحلية من حيث تركز السكان والنشاط الاقتصادي وتوزيع المرافق الخدمية ويعكس تنمية غير متجانسة وتباينات عميقة في مستويات التنمية بين المدن وهو ما يستلزم إعادة التوازن والحد من التوترات الاجتماعية الناتجة.

-بعد الثورة طرحت فكرة العدالة المحلية وما تتطلبه من ضمانات لتوزيع التنمية جغرافياً بين مختلف أماكن الدولة من خلال ذلك ربط مباشر بين العدالة الاجتماعية والعدالة المحلية من أجل تعديل الفروق في مستويات التنمية بين مختلف المناطق.[14]

-يلاحظ أن كافة الأرقام والبيانات والإحصائيات الخاصة بليبيا تحتاج إلى تحديث، حيث أن معظمها يعود إلى فترة ما قبل الثورة، وهو الأمر الذي يقلل من فعالية أي تحرك نحو التنمية المكانية في الوقت الحالي ذلك أن أي خطة يجب أن تبدأ بتحديد الاحتياجات التي تعتمد بشكل كبير على البيانات والمعلومات المتاحة.

-من المخاطر التي يجب الانتباه لها في ليبيا بعد الثورة تحول الدولة إلى دولة ريعية تجني عوائد النفط وتوزعها على الشعب دون وجود خطط تنمية حقيقية تعمل من خلالها الدولة على إحداث تنمية مكانية من خلال نظم اقتصادية وسياسية أساسها الديمقراطية وحرية السوق، والرقابة المجتمعية ومشاركة المجتمع المحلي في وضع خطط التنمية التي تتوافق مع احتياجاته.

رابعاً: تحديات تحقيق التنمية المكانية في ليبيا

هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المكانية في ليبيا وهي:

1-التحديات السياسية والأمنية

يمكن القول إن أهم التحديات السياسية التي تواجه التنمية في ليبيا تتمثل في الآتي:

-المركزية الشديدة في السلطات التي اقتصرت على العاصمة.

-عانت الدولة من عمليات التنافس الثنائية التاريخية بين طرابلس وبنغازي، وهذا التنافس انتقل إلى تنافس تنموى بين المدينتين والإقليمين وأدى إلى صراعات جهوية ونخبوية وتنموية لم تخدم فكر التنمية المكانية الذى كان مطروحا.[15]

-عدم وجود نظام ديمقراطي، وعدم وجود قواعد الحوكمة السليمة.

-غياب الاستقرار الأمني في فترة ما بعد الثورة.

-عدم وجود مؤسسات حزبية أو مؤسسات مجتمع مدني تراقب خطط التنمية وتقيمها وتشارك في أعدادها وفق الاحتياجات المجتمعية في مختلف المناطق.

2-التحديات السكانية

هناك العديد من التحديات السكانية التي تواجه التنمية المكانية في ليبيا ومنها:

-التفاوت المكاني لنمو السكان حيث تتركز غالبية السكان في شريط الساحل الشمالي على البحر المتوسط، كما أن هذا الشريط الشمالي ينقسم إلى إقليمين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب بينهما مساحة شاسعة من الصحراء غير المستغلة من مدينة تاورغاء إلى مدينة أجدابيا بطول 600 كم، ويظهر التفاوت في توزيع السكان في الدولة حيث يعيش 61% من السكان في القسم الغربي و 28% منهم في القسم الشرقي، و8% فقط في القسم الجنوبي، أما الوسط فيعيش به 3% فقط من السكان، وبالنظر إلى عدد سكان ليبيا فإنه من الصعب الانتشار في كافة مساحة الدولة، إلا أن التوزيع السابق يُظهر بعض المؤشرات المرتبطة بالأقاليم المختلفة في ليبيا،

فالساحل الشمالي الغربي يعيش به معظم سكان ليبيا نتيجة للعديد من العوامل منها توافر الخدمات والموارد.[16]

-يظهر التفاوت المكاني داخل كل إقليم من أقاليم الدولة، فسكان بنغازي يمثلون 50% من سكان القسم الشرقي و14% من سكان الدولة، كذلك سكان طرابلس يشكلون 50% من سكان القسم الغربي، ويشكلون 31.5% من سكان الدولة، فيما يمثل سكان مدينة سبها نصف سكان القسم الجنوبي، وهو ما يظهر تمركز السكان في المدن الكبرى التي توجد بها الخدمات.[17]

-دور القبيلة السلبي في أوقات معينه نتيجة وجود العصبية والتناحر مع القبائل الأخرى وهو ما يجب أن يتم العمل على تعديله من خلال توجيه دور القبيلة نحو التنمية الخاصة بالإقليم التي تتواجد فيه سواء كانت تنمية اقتصادية أو حتى بشرية.

-اختلاف معدلات النمو السكاني خلال المراحل المختلفة، فهذه المعدلات تزايدت في منتصف الثمانينيات بسبب تحسن الوضع الصحي حتى وصلت المعدلات لأعلى من 3%، ثم إنخفضت إلى أقل من 2% فيما بعد عام 2005 بسبب زيادة التحضر وارتفاع تكاليف المعيشة وتوجه النساء نحو العمل.[18]

-تتجه نسبة من هم فوق سن الـ 50 إلى الارتفاع خلال الفترة المقبلة على حساب من هم في سن الـ 14 مما يعني أن فئة الشباب المؤهل لسوق العمل سوف تقل وهو ما سيأثر على خطط التنمية.[19]

وتوضح الخريطة التالية توزيع السكان وموارد الطاقة في ليبيا

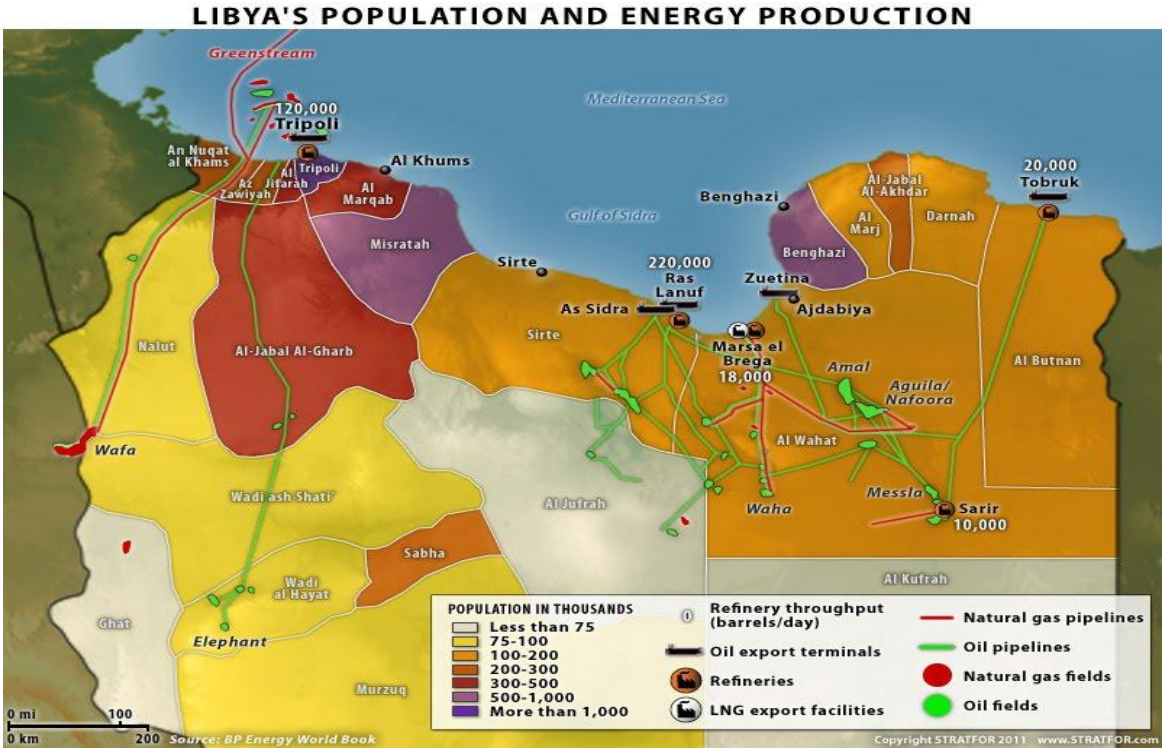

المصدر: كتاب الطاقة لمجموعة بريتش بتروليم: http://axisoflogic.com/artman/publish/Article_64476.shtml

ويتضح من الشكل السابق أنه تتركز الكثافات السكانية على الساحل الشمالي للدولة وتزيد هذه الكثافة في مدينتي طرابلس وبنغازي، بينما هناك مساحة شاسعة من الصحراء غير المستغلة بين المدينتين، كما يظهر تركز لمصادر الطاقة في الساحل الشمالي الشرقي والغربي من الدولة، ونتيجة لكل ذلك كان التنافس السياسي على هذه المدن الرئيسية وعلى إقليم برقة وإقليم طرابلس، وهو ما انعكس على تنمية هذه المدن بشكل أكبر من سواها.

ويمكن القول إن التنمية البشرية أحد أهم الأبعاد المرتبطة بالسكان، وقد شاب خطط التنمية البشرية في ليبيا العديد من الاختلالات منها:

-الفجوة المتزايدة بين الرؤية السياسية لتنمية الموارد البشرية والأداء التنفيذي لبرامج التنمية حيث يجري الترويج لأفكار بناء الفرد والاستثمار فيه فيما لا يكون الأداء التنفيذي على قدر هذه الأفكار.

-أدى الاختلال الهيكلي في التخطيط للتنمية بصفة عامة إلى اختلال في توزيع مشروعاتها الأمر جعل هناك تركز سكاني في الشمال الغربي من أجل الاستفادة من مشروعات التنمية المقامة.

-تسببت برامج التنمية غير المتزنة والمتركزة في مناطق بعينها إلى وجود اختلالات ديموغرافية خطيرة في توزيع الكثافة السكانية، ففي حيث بلغ معدل التفاوت الديموغرافى العالمي حوالى 0.5 % وصل هذا المعدل في ليبيا إلى 1% ونتيجة هذا الاختلال يوجد أكثر من 80% من الليبيين على مساحة لاتتجاوز ربع مساحة ليبيا.

-عدم مراعاة البرامج التي وضعت لفكرة الأمن الإنساني خاصة في جنوب الدولة حيث أن هناك صعوبة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للدول المجاورة لهذه المنطقة من ليبيا مما يعني أهمية وضع أهمية لتنميتها للحفاظ على مواطنيها والحفاظ على هذه المناطق ضمن كيان الدولة الليبية.

-أدى عدم الاستقرار الإداري والتغير المستمر في شكل وأداء الوحدات المحلية إلى ارتباك واضح في السياسات العامة وفى الأجهزة المهتمة بالتخطيط وآليات تنفيذ برامج التنمية وأدى ذلك إلى عدم وجود إنجازات حقيقية يمكن تقييمها.

3-التحديات الإدارية

هناك العديد من التحديات الإدارية التي واجهت عملية الارتقاء بالمدن والمناطق الأساسية في ليبيا:

- عدم ثبات الوحدة المحلية في ليبيا وتغيرها، فمرة تكون ولاية ومرة مرة أخرى تكون مقاطعة.
- نتج عن التقسيم الإداري المتعدد والمتغير باستمرار كِبر حجم الوحدات الإدارية المحلية وصِغر القاعدة السكانية خاصة فى المناطق الصحراوية الجنوبية وهو ما نتج عنه تفاوت مكانى كبير فى معدلات الكثافة السكانية وتشتت في المرافق العامة وارتفاع تكاليف توصيل الخدمات العامة وتباين فى توطين مشروعات التنمية.
- تأثرت الدراسات التخطيطية المكانية بالتغير المستمر في التقسيم الإداري حيث إن العديد من الوحدات الإدارية المحلية نقلت من إقليم تخطيطي إلى إقليم آخر، كما أن بعض التقسيمات الإدارية ألغت بعض الوحدات الإدارية ووزعتها على وحدات إدارية أخرى

وهو ما عرقل الدراسات التخطيطية التي أعدت على تقسيمات إدارية معينة.

- وُضعت خطط التنمية في الدولة بشكل مركزي وهو ما أدى إلى تركز الخدمات في المدن الكبرى دون توزيع مناسب لها في المدن التي تحتاج للتنمية بشكل حاد، كما أن المشروعات التنموية الكبرى وضعت بشكل أساسي في المدن الرئيسية (طرابلس–بنغازى–مصراته–الزاوية) على حساب المدن المتوسطة والصغرى، ولم يكن المعيار هو تركز السكان أو الموارد بها ولكن بسبب نفوذ بعض النخب السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بقيادات الدولة. [20]

- سيطرت مظاهر الفساد الإداري والمالى على نظام الإدارة المحلية بسبب التخبط المستمر في وضع نظم الإدارة وتغييرها مما سمح للعناصر غير المؤهلة والفاسدة للوصول إلى موضع تنفيذي، وقد ساهم ذلك في فشل العديد من مشاريع التنمية وتخلف البلاد ووصول قيادات غير مؤهلة إلى إدارة العملية التنموية في مناطقها. [21]

- رغم توفر الموارد في العديد من المناطق والمدن الليبية إلا أن النظام الإداري لم يوفر العنصر التقني القادر على الاستفادة من هذه الموارد وتحويلها إلى فرصة لتنمية المكان، كما أن العزلة الدولية التي تسبب فيها نظام القذافي ساهمت في زيادة هذه المشكلة بسبب عمليات حظر اقتصادى وتقنى وعلمى وهو ما أدى إلى تخلف وسائل الإنتاج والبناء والتطوير وارتفاع تكلفة إقامة المشاريع الاقتصادية. [22]

ويُظهر الجدول التالي تطور التقسيم الإداري في ليبيا[23]

السنة	الوحدة الادارية المحلية	الفروع
1951	ثلاث ولايات	المقاطعات–المتصرفيات–المديريات
1963	10 مقاطعات	المتصرفيات– المديريات
1970	10 محافظات	المتصرفيات
1975	46 بلدية	الفروع البلدية
1979	44 بلدية	الفروع البلدية
1980	25 بلدية	الفروع البلدية
1984	24 بلدية	الفروع البلدية
1986	13 بلدية	الفروع البلدية
1990	7 بلديات	الفروع البلدية
1992	1495 كومون	لا يوجد
1993	297 محلة شعبية	لا يوجد
1998	33 شعبية	اللجنة الشعبية للمحلات
2011	45 مجلس محلى	لجان تيسيرية
2013	94 بلدية	فروع بلدية

المصدر: جرى إعداد الجدول بتتبع تطور التقسيم الإداري في ليبيا

ويتبين من هذا الجدول وجود تغييرات عديدة في شكل وتقسيم الوحدات الإدارية في ليبيا وهو ما يؤدي إلى اختلال خطط التنمية وعدم القدرة على القيام بها بشكل أمثل.

4-التحديات الجغرافية

تمتد ليبيا في مساحات مترامية الأطراف بين دائرتي عرض 45. ْ18 و 57. ْ32 درجة شمالاً، وتشكل الصحاري القسم الأكبر من الأراضي الليبية، ويمكن القول إن الظروف الجغرافية للدولة الليبية أثرت بشكل واضح فى اتجاهات التنمية المكانية وأهم عوامل هذا التاثير نجدها في الآتي:

-تباين الظروف التضاريسية والمناخية لم يستغل بشكل إيجابي لصالح تنمية المناطق المختلفة حسب طبيعتها الجغرافية ولكنها أهملت، وكان التركيز على المناطق ذات النفوذ السياسي.

-قلة الموارد المائية وندرتها فى ليبيا أدى إلى التأثير في عمليات التنمية بسبب ندرة المياه الصالحة للشرب وللزراعة، ومن ثم كان على الدولة الوصول إلى بدائل لتوصيل المياه إلى مناطق التركز السكانى عبر منظومة النهر الصناعي من الجنوب إلى الشمال وإقامة مشاريع تحلية مياه البحر وهو ما يكلف الكثير، ومنع الدولة من الاهتمام ببقية المناطق.

-هناك تباين فى التوزيع الجغرافي للسكان وتوزيع موارد النفط والغاز حيث إن مناطق تركز السكان بعيدة عن أماكن أنتاج النفط، ومن ثم فإن التشتت الطبيعي للدولة لم يخلق نوعا من التوازن في توزيع السكان والموارد.

-أثرت الظروف المناخية في خطط التنمية في الساحل الشمالي الغربي وفي الجنوب الليبي.

5-تحديات دولة ما بعد الثورة

تواجه الدولة الليبية العديد من التحديات لتحقيق التنمية المكانية كجزء من التنمية الاقتصادية الشاملة ومن هذه التحديات:

- الدمار الذي لحق بالعديد من المنشآت النفطية والعديد من موارد الدولة وهو ما يستلزم وضع خطة إعمار وتطوير لهذه المرافق والخدمات.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر على الإدارة الحكومية وعلى خطط التنمية.
- المشكلات المجتمعية المرتبطة بغياب العدالة وظهور المشكلات المجتمعية الجديدة على المجتمع الليبي بسبب الحرب وهو ما يستلزم إعادة تأهيل المجتمع للمشاركة بفعالية في تنمية الدولة ومناطقها المختلفة.
- حالة الغضب والتذمر المجتمعي نتيجة حصول بعض المناطق على قدر أعلى من عوائد موارد الدولة ومن خطط التنمية وهو الأمر الذي ارتبط بعد الثورة بتحركات مسلحة قد تؤدي إلى حدوث مواجهات تؤثر على كيان الدولة.
- ظهور دعوات للانقسام والحكم الذاتي في بعض المناطق إضافة إلى وجود تنظيم داعش وسعيه للسيطرة على العديد من الموارد الموجودة في الدولة وتجنيد الشباب في ليبيا من خلال بث الفكر المتطرف.
- الدور السلبي للقبيلة في العديد من الأوقات نتيجة لحدوث المنازعات القبلية والتي تؤثر في أي خطط مستقبلية للتنمية وتقلل من الانتماء للدولة.

خامساً التوصيات

من المهم أن تهتم الدولة الليبية بدراسة كيفية إتمام عملية التنمية المكانية بالاعتماد على تحليل طبيعة الأماكن المختلفة بها والموارد التي تمتلكها هذه الأماكن، ولكي يتم ذلك ينبغي توفير نوع من الاستقرار السياسي والوحدة بين المناطق والطوائف والقبائل، ويمكن الخروج بالتوصيات الآتية لتحقيق تنمية مكانية تخدم الدولة والمواطن:

- توفير الاستقرار السياسي والأمني من أجل وجود نظام سياسي وإداري فعال قادر على تحقيق التنمية في الدولة بشكل شامل، والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال.
- إنشاء مؤسسة تهتم بدراسة كافة المناطق والمدن في ليبيا من حيث الموارد المادية والبشرية والطبيعية ووضع الخطط التي تتناسب مع طبيعة هذه المناطق من أجل تحقيق تنمية مكانية شاملة.
- تحقيق عدالة في توزيع الثروات بين مختلف المدن والمناطق الليبية.
- دراسة التركيبة السكانية والديمغرافية في الدولة من أجل وضع الخطط التي تتعامل بشكل أمثل مع العنصر البشري، لتحقيق تنمية بشرية شاملة تسهم في تحقيق التنمية المكانية.
- العمل على توفير الإمكانيات العلمية والتقنية التي تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد في الدولة وتنمية كافة المناطق.
- التوزيع العادل لكافة مشروعات البنية الأساسية الكبرى بحيث يتم تطوير المنظومة التي تجذب الاستثمار في كافة مناطق الدولة.
- وضع إستراتيجية لدمج القبيلة في خطط التنمية المكانية المقبلة من خلال إشراكها في تنمية المناطق والمدن التي توجد بها، وتبدأ هذه المشاركة من خلال صياغة وتحديد الاحتياجات الخاصة بكل مدينة أو منطقة توجد فيها هذه القبائل، ورفع درجة الوعي والانتماء لدى العناصر المنتمية لهذه القبائل بأهمية المشاركة في تنفيذ خطط التنمية ودعمها، وكذا المشاركة في تنمية الموارد وتحسين سيطرة ووصول الدولة إليها للاستفادة منها استفادة قصوى لضمان تنمية الأقاليم المختلفة والدولة ككل.
- وضع إطار قانوني فعال يضمن حسن الوصول للموارد وسيطرة الدولة عليها ويساهم في وضع إطار فعال لاستغلال موارد الدولة، كما يمكن أن يكون هذا الإطار مؤسسي من

خلال وجود صندوق سيادي ليبي يستثمر عوائد الموارد الليبية في تنمية كافة مناطق الدولة.

- رفع كفاءة البناء المؤسسي فى مختلف الوحدات الإدارية المحلية كى تصبح قادرة على إدارة التنمية المكانية بشكل مستدام عن طريق بناء المعرفة والمهارة وتطوير الخبرات والقدرات والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي.
- التحديد الواضح والفعال لأهداف التنمية بشكل موضوعى ينبع من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من خلال مشاركة حقيقية من كل فئات هذا المجتمع ومؤسساته، وليس تحديد الأهداف عن طريق أعمال النخبة.
- تحقيق العدالة المكانية التى تعد من وسائل الدمج المكانى بين مناطق البلاد حتى تتحقق وحدة الكيان السياسي جغرافياً وهو ما سيسهم في تحقيق مرحلة الاستقرار الدائم التى تقوم على أسس الديمقراطية المكانية التى تخفف حدة الاحتقان بين مختلف المناطق.
- وضع خطة للانتقال نحو الاقتصاد المتنوع القائم على تعدد مصادر عوائد الموازنة بدلاً من التركيز على النفط بشكل كبير، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استثمار عوائد النفط في تقوية القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية في الدولة.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحقيق التنمية المكانية القائمة على استغلال الموارد وتنويع القطاعات الإنتاجية مما يسهم في رفع كفاءة الخدمات في كافة مناطق ومدن الدولة ويزيد من حالة التماسك بين هذه المدن ويقلل من حالات التنازع فيما بينها.
- فتح الطريق أمام وجود مجتمع مدني قوي وفعال في ليبيا يساعد الدولة على تحقيق التنمية المكانية في كافة المناطق ويساهم في تعريف الدولة بالاحتياجات المناطقية.
- العمل على دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة فى الساحل الليبي مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة الصحراوية.
- تحديث شامل للبيانات والإحصائيات في ليبيا خلال الفترة المقبلة من أجل وضع خطط التنمية المكانية بشكل فعال.
- إنشاء مناطق ومدن نمو جديدة تربط بين المدن والمناطق الكبرى في الدولة من أجل أن تسهم في تحقيق التجانس بين مختلف سكان الدولة.
- العمل على تحقيق التناسق والانسجام بين السياسات السكانية وعمليات التنمية المكانية للحد من المعضلة السكانية التى تعانى منها الدولة وأقاليمها المختلفة.

- التوقف عن التخطيط العشوائي لسياسات التنمية في الدولة والخطط الفوقية والاعتماد على الخطط المرنة التي تستجيب لاحتياجات المواطنين.
- تحقيق التوازن التوزيعى لمشروعات التنمية من خلال الاعتماد على عناصر ديموغرافية واضحة تصحح الخلل الإستراتيجي للوضع الراهن. [24]
- الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي الشامل بهدف التنمية المستدامة وإعادة ترتيب الأولويات بناء على التحديات السابق ذكرها. [25]
- التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية الفعالة التي تضمن توسيع دائرة المشاركة في الإدارة التنفيذية.
- وضع حد للتغيرات الهيكلية المستمرة في النظام الإداري للوحدات المحلية في ليبيا. [26]
- التوجه نحو دعم عملية البحث والتطوير على كافة المستويات، فيمكن العمل على تخصيص نسبة للبحث العلمي من الناتج القومي من أجل زيادة القدرات الخاصة بكافة القطاعات الإنتاجية في ليبيا خاصة وأن العديد من الدول المتقدمة تسير نحو دعم البحث العلمي والتكنولوجي وتقوية الإمكانات المحلية بالتكنولوجيا المتطورة.
- الانتباه إلى ما يسمى بمفهوم "الحدود الإستراتيجية" وهو يعني النظر للحدود بشكل أكبر من معنى وجودها كحدود جغرافية وبالتالي تنمية كافة المناطق الحدودية واعتبارها نقاطا وركائز أساسية لأمن الدولة بدلاً من إهمال تنميتها لحساب المدن المركزية.

الهوامش

[1] متاح على الرابط التالي: http://ar.tradingeconomics.com/libya/indicators، بتاريخ 21 أغسطس 2016.

[2] علي سعيد البرغثي، تنمية الموارد البشرية في ليبيا بين التهديد الديمغرافي وعوز الأمن الانسانس الانساني، متاح على الرابط التالي:http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=658

[3] مؤشر إدارة الموارد، متاح على الرابط التالي: http://www.resourcegovernance.org/resource-governance-index، بتاريخ 28 أغسطس 2016.

[4] تقرير مؤشر إدارة الموارد، متاخ على الرابط التالي: http://www.resourcegovernance.org/our-work/country/libya، بتاريخ 28 أغسطس 2016.

[5] كيف تتعامل ليبيا مع إنهيار أسعار النفط، البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-brief-july-2016

[6] إيرادات موارد الغاز الطبيعي، البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.NGAS.RT.ZS?locations=LY

[7] متاح على الرابط التالي: http://drepository.asu.edu.eg/xmlui/handle/123456789/146462، بتاريخ 19 أغسطس 2016.

[8] معلومات عن ليبيا، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، متاح على الرابط التالي:

http://libyanembassy.ca/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%/D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%84%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

أنظر أيضاً: OECD, West African Studies An Atlas of the Sahara-Sahel Geography, Economics and Security: Geography, Economics and Security, OECD Publishing, 2014, p:22

[9] معلومات عن ليبيا، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، متاح على الرابط التالي:

http://libyanembassy.ca/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%./D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%84%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

إنظر أيضاً: Ebiz Guides, Ebizguide Libya, MTH Multimedia S.L., 2006,p:34

[10] معلومات عن ليبيا، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، متاح على الرابط التالي:

http://libyanembassy.ca/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%/D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%84%D9%80%D9%80%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

إنظر أيضاً: Tom Cooper, Albert Grandolini, Libyan Air Wars: Part 1: 1973-1985, Helion and Company, 2015,p:4

[11] د. علي خضير مرزا، ليبيـا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، 2012، http://goo.gl/pdJX6V، بتاريخ 27 أغسطس 2016

[12] M. Riad El-Ghonemy, Anti-Poverty Land Reform Issues Never Die: Collected Essays on Development Economics in Practice, Routledge Studies in Development Economics,2009,p:181

[13] د. علي خضير مرزا، ليبيـا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، 2012.

[14] د. الهادي بوحمره، التنمية المكانية المتوازنة في مشروع الدستور، 8 يوليو 2016، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/GL8ade.

[15] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[16] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[17] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[18] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[19] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[20] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[21] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[22] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[23] خالد بن عمور، إشكاليات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، (جامعة الأسمرية، العدد 25، سبتمبر 2015)، ص 34.

[24] علي سعيد البرغثي، تنمية الموارد البشرية في ليبيا بين التهديد الديمغرافي وعوز الأمن الانسانس الانساني، متاح على الرابط التالي:http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=658

[25] علي سعيد البرغثي، تنمية الموارد البشرية في ليبيا بين التهديد الديمغرافي وعوز الأمن الانسانس الانساني، متاح على الرابط التالي:http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=658

[26] علي سعيد البرغثي، تنمية الموارد البشرية في ليبيا بين التهديد الديمغرافي وعوز الأمن الانسانس الانساني، متاح على الرابط التالي:http://www.libyaforum.org/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=658

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السيساسي،قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحولات الشاملة.
5. الآثار الإجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الأثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي،المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
21. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
22. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
23. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي. .. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
24. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
25. السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح.
26. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
27. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
28. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
29. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
30. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
31. الأداء الحوكمي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
32. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .

33. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
34. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.
35. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
36. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
37. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
38. مسارات الحرب في بنغازي.
39. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
40. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
41. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.
42. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
43. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
44. تقدير موقف: المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
45. واقع النفط الليبي خلال عام 2016 .
46. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
47. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
48. الجيش الليبي - مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء.
49. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.
50. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.
51. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.
52. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.
53. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.
54. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكَّك؟
55. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات
Libyan Organization Of Policies & Strategies

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تكرس المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميزة من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

هاتف : **00218213400143**

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : **0090 212 603 25 92**

فاكس: **0090 212 603 27 48**